أما الثروة المائية فمن أصل ٠٢٦ مليون م٣ تستخرج من الضفة فقط ٥٠١ مليون م٣ للاستهلاك الفلسطيني... وحسب دراسة الدكتور اوري ديفيز فإن استهلاك المستوطن هو ضعفان ونصف استهلاك المواطن الفلسطيني، أما البنك الدولي فقد أعلن في نيسان ٩٠٠٢ أن استهلاك المستوطن هو أربعة أضعاف، بينما كتابات فلسطينية عديدة تشير إلى أنه ستة أضعاف وان إسرائيل تستولي على ٨٠٪ من مياه الضفة.

وعن الأرض فهي الهدف المركزي للمشروع الصهيوني والسياسات الاحتلالية. فمنذ الأيام الأولى بعد حرب حزيران ٦٧(وضعت سلطات الاحتلال يدها على الأراضي التابعة للحكومة الأردنية، أي ٦:١ من الأرض و٣٣٪ من قطاع غزة كانت تابعة للإدارة المصرية، وأعلنت عن ضم القدس، بما يعيدنا إلى عام ١٩٤٨ حينما وضعت يدها على ٨٤٪ من القدس الغربية كأملاك غائبين، وراحت تصادر الأرض وتنشئ المستعمرات إلى درجة أن صرح فايتس من وزارة الاستيعاب لصحيفة معاريف ١٩٧٦/٤/٢٠ انه تم إنشاء ٨٠ مستوطنة زراعية وصناعية والخطة تتجه لبناء ٢٠٠ مستوطنة تستوعب ١٠-١٥٪ من العائلات الإسرائيلية...)[٢٨٥] وهذه العملية تسير على قدم وساق، بل تقفز قفزا، وقد ناهز عدد المستعمرات اليوم ٢٨٠ علاوة على تهويد واقعي وقانوني للقدس الشرقية بعد توسيعها لتناهز ١٧٪ من مساحة الضفة أيضا بينما كانت ٣٪.

٤. (راوحت الصناعة من ناحية نسبتها في الإنتاج الوطني فهي مجرد ١٦٪، ولكن حجم العاملين فيها تقلص من ٢١ ألفاً عام ٧٠ إلى ١٤ ألفاً عام ١٩٧٣)[٢٨٦] واستمرت على حالها من ناحية المشروعات التي تستوعب أكثر من ٥٠ عاملاً وأكثر من ١٠٠ عامل، مجرد ١٣ مشروعاً.

وفي ظل تدهور الزراعة ومراوحة الصناعة، بل تدهورها قياساً بحركة الحياة، أضعف القطاع الإنتاجي ميكانيزم أية تنمية حقيقية، بما أفضى إلى عجز تجاري مريع مع السوق الإسرائيلية ارتقت إلى مستوى الإلحاق الاقتصادي.

وبلغة الأرقام كانت واردات السوق الفلسطينية من السوق الإسرائيلية ١٨٧ مليون ليرة عام ٦٨ والصادرات ٥٣ بعجز قوامه ١٢٤ مليون، أصبحت الواردات ٢٥٤ والصادرات ٥٢ عام ٧٠ بعجز ٢٠٢، أما عام ٧٥ فأصبحت الواردات ٢٣٥٠ والصادرات ٧٧٨ بعجز ١٥٧٢.)[٢٨٧] أما اليوم فحجم

---

٢٨٥) د. سمارة، المرجع السابق. ص ١٧٣

٢٨٦) د. سمارة، نفس المرجع. ص ٩٢

٢٨٧) المرجع السابق، ص ١٣٤